جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم العلوم السياسية

السياسة المائية التركية إزاء دول الجوار سوريا والعراق بعد العام ٢٠٠٢ (سد اليسو أنموذجاً)

رسالة تقدم بها الطالب

مؤيد عبد اللطيف عبد الكريم

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

بإشراف

الأستاذ المتمرس

د. فكرت نامق عبد الفتاح

١٤٤٣هـ ٢٠٢١م

بِسمِ اللهِ الرَحمَنِ الرَحَيمِ

((وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ))

صَدقَ اللهُ العَليُ العَظيم

سورة الأنبياء / الآية (٣٠)

الإهـــداء

إلى من شجعني على المثابرة طوال عمري، إلى الرجل الأبرز في حياتي
و رحل عن عالمنا، وما زال دوي نصائحه توجهني
(والدي العزيـز رحمه الله)

إلى من علمتني العطاء، وغمرتني بحنانها وكرمها والتي وضع المولى
سبحانه وتعالى الجنة تحت قدميها، و وقرها في كتابه العزيز
(أمي الحبيبة رحمها الله)

إلى عائلتي، الذين كانوا سنداً وعوناً لي طيلة فترة كتابة الرسالة

إلى أصدقائي ومعارفي الذين أُجلهم وأحترمهم..
إلى أساتذتي في معهد العلمين للدراسات العليا..

أُهدي لكم بحثي، لم يكن ليتم لولا دعمكم، وأتمنى أن ينال رضاكم

البـــاحث

الشكر والعرفان

الحمد لله رب العامين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد وعلى ال بيته الطيبين وصحبه أجمعين..

فالحمد الله الذي وفقني لإتمام هذا العمل نحمده أولاً ودائماً، ونشكره كثيراً الذي وفقني إلى ما أنا عليه الآن..

من لم يشكر المخلوق لم يشكر الخالق

بداية، يطيب لي في هذا البحث أتقدم بالشكر الخاص والخالص وبتقدير كبير وامتنان عظيم الى استاذي العزيز الفاضل، الأستاذ الدكتور (فكرت نامق عبد الفتاح) المحترم بقبوله الاشراف على هذه الرسالة، ولما ابداه من ملاحظات وتوجيهات والمجهودات العلمية، وعلى نصائحه الجوهرية التي ساهمت في إعداد وإنهاء هذا البحث، وصبره علي طوال مدى أشرافه على كتابة الرسالة.

ومن باب الأمانة العلمية والأخلاقية لا يفوتني أن أشكر رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لحضورهم وتجشمهم عناء السفر في هذه الظروف ومناقشة هذه الرسالة.

ويطيب لي تقديم شكري وأمتناني الى أساتذة معهد العلمين للدراسات العليا الافاضل الذين أناروا لنا طريقنا في مسيرتنا العلمية، والذين لم يبخلوا علينا بتوجيهاتهم وإرشاداتهم القيمة وتشجيعهم المستمر، فلهم مني الشكر والتقدير والاحترام وجزاهم الله عني خير الجزاء.

ويجب أن لا يفوتني أن أشكر اصدقائي وكل من قدم لي يد العون من كل قريب وبعيد لدعمهم لي وأرفادي بالوثائق الرسمية والبيانات المهمة والمصادر النادرة والحديثة، أسهمت في أكمال البحث، فجزاهم الله عني خيراً.

وتمنياتي لهم بالتوفيق

البـــاحث

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
قائمة الخرائط	د
المقدمة	١ ـ ٥
الفصل الاول السياسة المائية التركية إزاء سوريا والعراق قبل العام ٢٠٠٢	٦ ـ ٤٠
المبحث الأول: تطور السياسة المائية التركية إزاء سوريا والعراق	٧ ـ ٢٢
المطلب الأول: تطور السياسة المائية التركية إزاء سوريا والعراق ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠	٧ ـ ١٥
المطلب الثاني: تطور السياسة المائية التركية ازاء سوريا والعراق ١٩٩١ ـ ٢٠٠٢	١٥ ـ ٢٢
المبحث الثاني: المتغيرات المؤثرة في السياسة التركية المائية ازاء سوريا والعراق	٢٣ ـ ٤٠
المطلب الأول: القضية الكردية وتأثيرها على السياسة تركيا المائية إزاء سوريا والعراق	٢٣ ـ ٣٢
المطلب الثاني: (إسرائيل) والسياسة المائية التركية	٣٢ ـ ٤٠
الفصل الثاني المركز القانوني لنهري دجلة والفرات وفقاً لأحكام القانون الدولي ومواقف الدول الثلاث (تركيا وسوريا والعراق)	٤١ ـ ٧٥
المبحث الأول: المركز القانوني لنهري دجلة والفرات وفقاً لأحكام القانون الدولي	٤٢ ـ ٦٧
المطلب الأول: المفهوم القانوني للأنهار الدولية وتطورها	٤٢ ـ ٤٧
المطلب الثاني: مصادر القانون الدولي الخاصة بالأنهار الدولية	٤٧ ـ ٦٣
المطلب الثالث: اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام ١٩٩٧	٦٤ ـ ٦٧
المبحث الثاني: مواقف الدول الثلاث (تركيا وسوريا والعراق) من تقسيم المياه المشتركة	٦٨ ـ ٧٥
المطلب الأول: موقف تركيا من تقسيم المياه المشتركة	٦٨ ـ ٧١

المطلب الثاني: موقف دولتي سوريا والعراق من تقسيم المياه المشتركة	٧١ - ٧٥
الفصل الثالث المشاريع المائية التركية على نهري دجلة والفرات وأثرها على الموارد المائية لسوريا والعراق بعد العام ٢٠٠٢	٧٦ - ١٢١
المبحث الأول: المسح الجغرافي لمجرى نهري دجلة والفرات والمشاريع المائية المقامة عليها	٧٧ - ١٠٣
المطلب الأول: المسح الجغرافي لمجرى نهري دجلة والفرات من المنبع الى المصب	٧٨ - ٨٥
المطلب الثاني: المشاريع المائية (التركية – السورية – العراقية) على مجرى نهري دجلة والفرات	٨٦ - ١٠٣
المبحث الثاني: أهداف المشاريع المائية التركية وتطورات السياسية المائية ازاء سوريا والعراق بعد العام ٢٠٠٢	١٠٤ - ١٢١
المطلب الاول: اهداف المشاريع المائية التركية على نهري دجلة والفرات	١٠٥ - ١١٠
المطلب الثاني: تطور السياسة المائية التركية ازاء سوريا والعراق بعد العام ٢٠٠٢	١١١ - ١٢١
الفصل الرابع سد اليسو وانعكاساته السلبية ازاء سوريا والعراق واَفاق المستقبل	١٢٢ - ١٧٠
المبحث الأول: مشروع (سد اليسو) النشأة والتطور والمسؤولية الدولية	١٢٣ - ١٥٧
المطلب الأول: الوصف العام لسد اليسو ومراحل إنشاءه	١٢٣ - ١٣٦
المطلب الثاني: المسؤولية الدولية التركية	١٣٧ - ١٤٣
المطلب الثالث: آليات تفعيل المسؤولية الدولية	١٤٤ - ١٥١
المبحث الثاني: انعكاسات (سد اليسو) السلبية على سوريا والعراق	١٥٢ - ١٥٩
المبحث الثالث: مستقبل السياسة المائية التركية ازاء سوريا والعراق	١٦٠ - ١٧٠
المطلب الأول: مشهد التعاون	١٦٠ - ١٦٤

المطلب الثاني: مشهد الصراع	١٦٤ - ١٦٨
المطلب الثالث: مشهد البقاء على ما هو عليه	١٦٨ - ١٧٠
الخاتمة	١٧١- ١٧٢
الاستنتاجات	١٧٣ - ١٧٤
المقترحات	١٧٥ - ١٧٦
المصادر	١٧٧ - ١٩٣
Summary	A - D

قائمة الخرائط

رقم الخريطة	عنوان الخارطة	رقم الصفحة
١	مسارات نهري دجلة والفرات و روافدهما	٧٩
٢	نهر دجلة و روافده	٨١
٣	نهر الفرات و روافده	٨٥
٤	المشاريع المائية التركية المقامة على نهر دجلة	٨٩
٥	المشاريع المائية التركية المقامة على نهر الفرات	٩٢
٦	أهم المشاريع المائية السورية	٩٥
٧	المشاريع المائية العراقية المقامة على نهري دجلة والفرات	١٠٢
٨	موقع سد اليسو على الحدود العراقية التركية	١٢٥

المقدمة

من المعروف أن المياه تشكل ثروة لا يمكن الاستغناء عنها، وذلك لأن أهمية المياه نابعة من أهميتها لحياة الأنسان والكائنات الحية سواء كانت الحيوانية أم النباتية، وإن أي نقص في كمية المياه يعني تأثيرها على حياة مجمل الكائنات الحية، وعلى مدى قرون وفرت السدود للإنسان العديد من الفوائد من حيث الحماية من الفيضان وتوليد الطاقة الكهربائية والزراعة والسياحة، وإن إنشاء السدود ذات الهياكل الهندسية الضخمة لها أنعكاسات إيجابية وسلبية من منظور سياسي أو اقتصادي أو بيئي أو اجتماعي، إذ تعد مشكلة المياه العذبة أحد المشاكل التي تواجه العالم، وخصوصاً في الوقت الحاضر، وذلك لأن أغلبها عابرة للحدود من جانب ومشتركة بين العديد من دول العالم من جانب آخر، وأيضاً بسبب التطور الهائل الذي أصاب المجتمع الدولي، من خلال استغلال الموارد الطبيعية وخصوصاً المياه بشكل واسع النطاق، عن طريق إنشاء المشاريع التي تُسهم في الحصول على الطاقة الكهرومائية، المتمثلة ببناء السدود مما يؤثر بشكل كبير على حقوق الدول الأخرى، فالخطورة تكمن في السيطرة عليها من دول المنبع، وإمكانية استغلالها سياسياً و اقتصادياً وتنموياً، لتحقيق أهدافها الإستراتيجية، من خلال تنافسها للاستيلاء على هذه الثروة وهذا التنافس قد يقضي إلى حالة من التوتر، أو ربما حروب يكون عواقبها وخيمة، وهذا ما يحصل في السياسة المائية التركية إزاء سوريا والعراق، إذ تصر تركيا على اعتبار المياه النابعة ضمن حدودها هي ثروة طبيعية تركية خالصة، لها الحق باستثمارها كما تشاء، وقد عمدت إلى إنشاء السدود ومنها (سد اليسو) الكبير وهو أحد مشاريع (GAP)* الضخم، الذي يقع جنوب شرق الأناضول في تركيا، وأستبعدت تركيا الأعتراف بالحقوق لدول الجوار(سوريا والعراق)، ومخالفتها للمواثيق والمبادئ القانونية الدولية، التي تنظم عملية اقتسام مياه الأنهار الدولية، إذ تستمر تركيا في تشييد السدود على نهري دجلة والفرات، التي لها تأثير على العراق بالدرجة الأولى وبدرجة أقل على سوريا، لأن هذا السد وغيره قد أقيم بقرار أنفرادي من قبل تركيا دون التشاور مع دول المصب سوريا والعراق، ويمكنها أستخدام المياه كثروة وطينة مع دول الجوار (دول المصب) أو كأوراق ضغط لتحقيق مطالب سياسية وأقتصادية وأمنية.

وعليه، سوف نسلط الضوء على قضية النزاع في ملف المياه، من خلال البحث في أسباب هذه المشكلة بين دولة المنبع (تركيا) مع دول المصب كل من (سوريا والعراق) في تقسيم المياه المشتركة، وفي مشاريع السدود المائية التركية وأثرها في طبيعة العلاقات بينها، وأهم الأتفاقات الدولية وحقوق الدول المتشاطئة في المياه

---

* **(GAP):** مشروع جنوب شرق الأناضول بالتركية: (Güneydoğu Anadolu Projesi)، يعرف أختصار باسم (GAP)، هو مشروع تنموي أقتصادي لمنطقة جنوب شرق الأناضول في تركيا، يهدف المشروع إلى توسيع الرقعة الزراعية وتوليد الكهرباء عبر بناء السدود في المنطقة. المصدر: محمد رجا، دجلة عطشان: مخاطر مشروع (GAP) على العراق، تقرير منشور على الموقع الإلكتروني صدى نت، تاريخ النشر في ٢٠١٨/٧/١٥، تاريخ زيارة الموقع، ٢٠٢٠/١١/١، متاح على الرابط التالي: http://elsada.net/66736

الدولية، ومن المتوقع أن تتأجج النزاعات بين الدول المتشاطئة حول هذه الأنهار، من جراء إصرار دول المنبع على أحتكار كميات كبيرة من المياه التي تقع ضمن حدودها السياسية، ومن ثم تحويلها إلى عنصر أساسي في التنمية الشاملة كونها تملك الإمكانيات والقوة، وأستخدامها كأداة سياسية ضاغطة على القوى الاقليمية لتحقيق أهدافها الإستراتيجية، وبالنتيجة يسبب هذا السلوك نقصاً حاداً في المياه التي تحصل عليها الدول الشريكة في النهر مع تردي نوعيتها.

أولاً: أهمية الدراسة

تهدف الدراسة إلى معرفة السياسة المائية التركية إزاء دول الجوار سوريا والعراق، بعد أستلام حزب العدالة والتنمية الحكم، لا سيما بعد إنشاء المشاريع المائية منها إنشاء (سد اليسو) على نهر دجلة، وأستغلال تأثيرها السلبي عليها بعد قيام تركيا في تنفيذ هذا المشروع بقرار أنفرادي دون الرجوع والتشاور مع دول المصب لسوريا والعراق، وتوضيح الجوانب القانونية في تنظيم أستعمال المياه الدولية عموماً، ومن ثم التطرق إلى الأتفاقيات الدولية والبروتوكولات واللجان المشتركة والوفود التفاوضية بين الدول المتشاطئة، حول تنظيم أستعمال المياه المشتركة، فضلاً عن تحديد أبرز المخاطر وتداعيات المشاريع المائية التركية، وأثرها على العلاقات بين البلدان المتجاورة، ومستقبل السياسة المائية التركية ازاء سوريا والعراق، فضلاً عن طرح الحلول والبدائل التي تمكن صانع القرار من التعامل مع هذه الأزمة، بما يصبُّ في مصلحة تلك البلدان.

ثانياً: إشكالية الدراسة

يصبح البحث في السياسة المائية التركية إزاء دول الجوار سوريا والعراق ضرورياً في ضوء تضارب المصالح بين الدول المعنية، وترى تركيا أن من حقها الطبيعي الأستفادة من مياهها، ولا يحق لأحد اتخاذ القرار في كيفية أستخدام نهري دجلة والفرات، كون هذا التصرف يعد مساساً بسيادتها بأعتبارهما نهرين وطنيين تركيين، في حين أن النهرين دجلة والفرات هما نهران دوليان، ولا يحق لتركيا أن تقوم بما ترغب به من إقامة مشاريع مائية عليهما دون التوافق المسبق مع سوريا والعراق التي يمر فيهما النهران.

ويمكن صياغة اشكالية الدراسة بصيغة السؤال التالي:

- كيف كانت السياسة المائية التركية إزاء سوريا والعراق بعد عام ٢٠٠٢؟، وهذا السؤال مدعاة لطرح مجموعة تساؤلات هي:

- كيف كانت السياسة المائية التركية إزاء سوريا والعراق قبل عام ٢٠٠٢؟ وما المتغيرات المؤثرة في سياسة تركيا المائية؟

- ما المركز القانوني لنهري دجلة والفرات وفقاً لأحكام القانون الدولي؟ وما موقف تركيا من تقسيم المياه المشتركة؟ وهل موقف سوريا والعراق يتماها مع موقف تركيا؟

- ما أهم المشروعات التركية المقامة على نهري دجلة والفرات؟ وما أهم أنعكاسات (سد اليسو) على سوريا والعراق؟

- ما مستقبل السياسة المائية التركية حيال سوريا والعراق؟

ثالثاً: فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها، انه كلما اتجهت تركيا نحو سياسة إنشاء السدود والتحكم بالمياه العابرة للحدود كلما ازدادت فرص التوتر بينها وبين سويا والعراق، والعكس صحيح.

رابعاً: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، منها:

١- تسليط الضوء على أهم الأسباب المؤدية إلى أزمة المياه بين دولة المنبع تركيا ودول المصب سوريا والعراق.

٢- توضيح أهم الأتفاقيات الدولية التي نظمت علاقة دول الحوض (تركيا - سوريا - العراق) وخاصة موضوع تقاسم المياه.

٣- التعرف على أهم الجوانب والأبعاد السياسية والأقتصادية والقانونية لمشكلة المياه بين دول الحوض.

٤- إبراز العوامل وأسباب تفاقم الصراع حول إنشاء (سد اليسو) التركي.

٥- التعرف على التداعيات وتأثيرات (سد اليسو) التركي على حوض نهر دجلة.

٦- تناول التأثير التركي في الأستحواذ على مياه نهري دجلة والفرات وإقامة سدود ومشاريع مائية على النهرين في منطقة جنوب شرق الأناضول، ضمن مشاريع (GAP)، وتم الأخذ بعين الاعتبار قوة تركيا بأعتبارها دولة منبع يمكنها التحكم في مياه نهري دجلة والفرات وإقامة المشاريع المائية المختلفة عليها.

خامساً: مناهج الدراسة

اقتضت الضرورة في اعداد البحث العلمي لمعالجة أية إشكالية أو ظاهرة معينة، لا سيما في مجال الدراسات الأجتماعية ان تحدد الأداة المنهجية المستخدمة كوسيلة للوصول إلى نتائج علمية ومنطقية، وكون هذه الدراسات ومنها دراسات العلوم السياسية تنطوي على التنوع والتوسع في مناهج البحث العلمي والأدوات التحليلية، وذلك بسبب طبيعة الدراسة وتنوع متغيرات الظاهرة موضوع البحث، لذا فقد حرصنا في هذه الدراسة إلى الأستفادة من عدة مناهج، للوصول إلى نتائج منطقية، ويختص كل واحد من هذه المناهج بجزء معين يتوائم مع مضمونه، ومنها:

١- **المنهج التاريخي:** أعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي لمعرفة العلاقات المتداخلة حول الملف المائي بين تركيا ودول الجوار سوريا والعراق في العقود التاريخية الماضية، وأهم الأحداث التي حصلت عبر الزمن، وذلك من خلال تفسير الأحداث والظواهر لمعرفة هذه الظاهرة ومسبباتها وصولاً إلى الحاضر.

٢- **المنهج القانوني:** أعتمد المنهج القانوني للوقوف على أهم القواعد القانونية والاتفاقية الدولية وحقوق الدول المتشاطئة في المياه الدولية، ومنها الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٧.

٣- المنهج التحليلي: ويقوم هذا المنهج من خلال دراسة الظاهرة وتحليلها والوصول إلى أسباب الظاهرة وأهم العوامل التي تتحكم فيها، وفهم الظروف والتطورات في قضية الملف المائي بين تركيا ودول الجوار سوريا والعراق.

٤- اسلوب الاستشراف: أعتمد المنهج المستقبلي نتيجة الحاجة له، من أجل معرفة الأتجاهات المحتملة للظاهرة محل الدراسة بين تركيا (دولة المنبع) ودول الجوار سوريا والعراق (دول المصب) حول مسألة الملف المائي في إنشاء (سد اليسو) على نهر دجلة، في دراسة أستشراف أحتمالات تطور النزاع في المستقبل إلى (صراع أو تعاون).

سادساً: حدود الدراسة

ـ المجال المكاني: سوريا والعراق.

ـ المجال الزماني: تم تحديد مدة الدراسة بعد عام ٢٠٠٢، بعد استلام حزب العدالة والتنمية الحكم.

سابعاً: هيكليةُ الدراسة

في ضوء اشكاليتنا التي طرحناها في هذه الرسالة وفرضيتنا العلمية التي نسعى للبرهنة عليها، أصبح من الضروري أن نعمد الى صياغة هيكلية الرسالة وبالشكل الذي يساعد على تنظيم البحث وتنسيقه، فضلاً عن ترتيبه وفق هيكلة منضبطة بهدف الوصول الى النتائج العلمية المرجوة، وعلى هذا الأساس فقد تم تقسيم الرسالة على أربعة فصول، فضلاً عن المقدمة والخاتمة.

خصصنا في الفصل الأول السياسة المائية التركية إزاء سوريا والعراق قبل عام ٢٠٠٢، وتناول المبحث الأول السياسة المائية التركية إزاء سوريا والعراق قبل العام ٢٠٠٢، في حين تناول المبحث الثاني المتغيرات المؤثرة في السياسة التركية المائية إزاء سوريا والعراق، تناولنا فيه أهم المتغيرات المؤثرة في السياسة التركية إزاء دول الجوار (سوريا – العراق) هي مشكلة حزب العمال الكردستاني التركي (PKK)، أما المتغير الثاني هو دور (إسرائيل) في السياسة المائية التركية وأهمية المياه (لإسرائيل)، كون الأخيرة يعد الماء مصدراً مهماً بالنسبة لها فهو يدعم بقائها وكذلك يحفزها في الدخول بمشروعات مائية التي تطرحها تركيا.

وأختص الفصل الثاني في المركز القانوني لنهري دجلة والفرات وفقاً لأحكام القانون الدول ومواقف الدول الثلاث (تركيا وسوريا والعراق)، ركز المبحث الأول على المركز القانوني لنهري دجلة والفرات وفقاً لأحكام القانون الدولي، في حين تضمن المبحث الثاني موقف الدول الثلاث (تركيا، سوريا، العراق) من تقسيم المياه المشتركة.

في حين أختص الفصل الثالث المشاريع المائية التركية على نهري دجلة والفرات وأثرها على الموارد المائية لسوريا والعراق بعد العام ٢٠٠٢، إذ عمد المبحث الأول المسح الجغرافي لمجرى نهري دجلة والفرات والمشاريع المائية المقامة عليها، في حين تطرّق المبحث الثاني إلى أهداف المشاريع المائية التركية وتطورات السياسة المائية إزاء سوريا والعراق بعد العام ٢٠٠٢.

أما الفصل الرابع فتناول مشروع (سد اليسو) وأنعكاساته السلبية إزاء سوريا والعراق (الآفاق والمستقبل)، إذ أهتم المبحث الأول في دراسة مشروع (سد اليسو) النشأة والتطور والمسؤولية الدولية، الذي ظهرت فيه عدة مبادئ قانونية تحكم وتنظم عملية الأنتفاع بالمياه بالنسبة للدولة المتشاطئة، أما المبحث الثاني فقد عمد الى أنعكاسات (سد اليسو) السلبية ازاء سوريا والعراق، أما المبحث الثالث فأختص في مستقبل السياسية المائية التركية إزاء سوريا والعراق، وسوف يتم التركيز على الرؤية المستقبلية المتوقعة للسياسات المائية التركية تجاه كل من سوريا والعراق، وأنهت الدراسات الى خاتمة تضمت أهم النتائج التي توصلنا إليها، مع تقديم بعض المقترحات.